



الفضاء الجمعي  
.⊙.⊙.⊗ | +⊞⊞:⊠⊠  
ESPACE ASSOCIATIF

## أرضية اللقاء حول :

المستجدات المالية المحلية وفقا للقانون التنظيمي للجماعات الترابية رقم

14/113



يوم 17 مارس 2017 بالفضاء الجمعي

بشراكة مع



OXFAM

## السياق العام :

إن الاهتمام المتزايد مع بداية الألفية الثالثة بأهمية المالية العامة وإشكاليات الرقابة عليها، راجع إلى قدسية المال العام ومدى تأثيره على مستوى الدولة من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلى التطور الذي طرأ على السياسة المالية بالمغرب والتي أصبحت تستهدف تعبئة كل أدوات العمل الحكومي لأجل تدبير فعال للمال العام ، سواء من حيث ترشيده وحسن استعماله، وإضفاء الشفافية على الصفقات العمومية، ومن حيث الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى، وإعطاء أهمية متزايدة للقطاعات الاجتماعية .

و لعل حتمية التغيير وإكراهات السياسات العمومية الجديدة، تعطي أهمية خاصة وراهنية لموضوع تتبع الميزانية و المشاركة المواطنة . و ضمن سياق وطني عرف مجموعة من التغيرات الجذرية لاسيما مع صدور الدستور الجديد للمملكة لسنة 2011، أصبح المواطن المغربي مواطن يشارك في وضع السياسات العمومية و يعمل على تتبعها و تقييمها على المستوى المحلي و الوطني و على رأسها السياسات المالية ، و ذلك من خلال مجموعة من الفصول الدستور أهمها :

**الفصل 12 :** تساهم الجمعيات المهمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية ، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون.

**الفصل 13 :** تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

**الفصل 14 :** للمواطنات والمواطنين، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملاحظات في مجال التشريع.

**الفصل 15 :** للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية. ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق.

**الفصل 139 :** تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله.

إن هذه الفصول الدستورية عملت على تكريس مبدأ التتبع و التقييم و المسائلة كآلية للاستفسار للحد من الفساد و إهدار المال العام . و في المقابل إعطاء الحق في شرح وجهة نظر الطرف المسائل و تفسير سلوكياته و تصرفاته المتعلقة بأداء عمله . و تعد آلية المسائلة إحدى أهم أدوات الرقابة في إطار مكافحة الفساد و الحد منه ، و هي لا تعني السؤال بل ترتبط بالمحاسبة ارتباطا وثيقا ، و

تعني خضوع الأشخاص الذي يتولون مناصب عامة و منهم المنتخبين للمساءلة من قبل المسؤولين عنهم .

و قد عمل القانون التنظيمي للجماعات الترابية رقم 14/113 على تنزيل هذه المقتضيات الدستورية من خلال مجموعة من فصوله ، التي حمت بدورها مجموعة من المستجدات من شأنها الرقي بالعمل الجماعي و التسيير الحكامتي للشأن المحلي .

### **الهدف من هذه المائدة المستديرة :**

و من تم و ارتباطا بالهدف العام لمشروعنا الذي يستهدف انفتاح الجماعات الترابية على المواطنين و أعمال مبادئ الشفافية في التسيير العمومي للمالية المحلية ، تأتي أهمية هذه الدائرة المائدة المستديرة التي تحمل عنوان مستجدات المالية المحلية وفقا للقانون التنظيمي للجماعات الترابية رقم 113 و ذلك بهدف تعميق النقاش حول :

ما هي المستجدات القانونية الخاصة بالنظام المالي للجماعات الترابية و مدى ارتباطها بالمجتمع المدني و المشاركة المواطنة

- كيف يمكن للمجتمع المدني مراقبة المال العمومي ؟
- ما هي أهم آليات الرقابة على المال العمومي ؟
- ما هي مقومات الميزانية التشاركية و الميزانية المفتوحة ؟

و يمكن تلخيص أهم المستجدات الخاصة بالنظام المالي للجماعات الترابية في محورين أساسيين هما :

### **1- وضع نظام المالي للجماعة يتماشى مع متطلبات التحديث و النجاعة الجديدة للدولة في هذا المجال:**

- اعتماد البرامج و المشاريع في تبويب الميزانية، في انسجام مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية؛
- اعتبار النفقات المتعلقة بتنفيذ القرارات و الأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعة و المخصص الإجمالي لتسيير المقاطعات بالنسبة للجماعات ذات نظام المقاطعات نفقات إجبارية؛
- إخضاع سلطة الحلول لرقابة القضاء الإداري و تخفيض آجال التأشير؛
- الإحالة على النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية لتحديد شروط و طرق إبرام صفقات الجماعات المحلية و مجموعاتها و القواعد المتعلقة بتدبيرها و مراقبتها؛
- خضوع مالية و محاسبة الجماعة لتدقيق سنوي ينجز إما من طرف المفتشية العامة للمالية أو المفتشية العامة للإدارة الترابية أو بشكل مشترك بينهما أو من طرف هيئة للتدقيق؛
- تمكين المجلس من إحداث لجان للتقصي.

## 2- تعزيز دور المواطنين والمجتمع المدني في تتبع المالية المحلية عن طريق آليات تشاركية للحوار

- التنصيص على إحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور من طرف مجلس الجماعة ؛
- تمكين المواطنين والمواطنات والجمعيات من حق تقديم العرائض لإدراج نقطة في جدول أعمال المجلس.
- التنصيص على العرائض وشروط تقديمها من قبل المواطنين والمواطنات والجمعيات.

### الفئة المستهدفة بهذه المائدة المستديرة :

- ✓ الباحثين في مجال المالية العمومية
- ✓ المجتمع المدني
- ✓ الجماعات الترابية بشقيها :
- الشق السياسي : رئيس الجماعة أو نائبه . رئيس لجنة التخطيط و المالية . رئيس اللجنة المهتمة بالمجتمع المدني
- الشق الإداري : مدير الجماعة و الموظف المكلف بمالية الجماعة/ تحصيل الجبايات.